التنمية البشرية في فكر الإمام علي (عليه السلام)

التنمية السياسية أنموذجاً

م.م حيدر جابر كاظم الموسوي **م.م عتاب بسيم مشكل السوداني**

الجامعة الإسلامية . النجف الاشرف **كلية التربية الأساسية . جامعة الكوفة**

التنمية البشرية هي أحد جوانب التنمية الواسعة وكمفهوم بدأ وتطور من عقد إلى آخر ، وفي كل فترة كان يستخدم أكثر من تعبير للدلالة على هذا المفهوم فلقد استخدم مثلاً في البداية تعبير تمنية العنصر البشري أو تنمية الرأسمال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية..... الخ إلى أن استقر أخيراً على تسمية (التنمية البشرية) ولو تعمقنا أكثر في فهمنا لهذا المفهوم لوجدناه يجمع ما بين الإنتاج والتوزيع للسلع ، مع توسيع القدرات الإنسانية ويحلل كل القضايا والأمور في المجتمع من أمور النمو الاقتصادي إلى الإنتاجية إلى علاقات الإنتاج والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار إلى التجارة والثقافة ، إلى التشغيل ، إلى الحرية السياسية ، إلى القيم الأخلاقية فضلا عن المضمون الاجتماعي من صحة وتعليم وغيرها من أمور ، وذلك كله من منظور البشر كمنتجين ومستفيدين من التنمية وبكونهم أداة التنمية وغايتها ، ويمكن تطبيق المفهوم على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .فهي العملية التي تستهدف الإنسان وتعمل جاهدة على وضع كل ما يفيده ، ويخدمه في متناول يده خاصة أن يحيا حياة طويلة ويكتسب المعرفة ، ويتمتع بمستوى معيشة كريمة ، فضلا عن تطوير جميع طاقاته وإمكانياته لهذا الغرض لأنه أساس الحركة التنموية في أي مجتمع .والتنمية من منظور أسلامي نجدها تنمية اقتصادية ، اجتماعية ، بشرية وروحية وثقافية غايتها تكريم الإنسان . وباعتبار أهل البيت (عليهم السلام) عامة وأمير المؤمنين (عليه السلام) خاصة الممثلين الحقيقيين لشريعة الإسلام جاء بحثنا هذا كإسهامه متواضعة في البحث عن مضمون هذا المفهوم في فكر أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) .وقد قسمنا البحث إلى مبحثين تناولنا في الأول :الأول : مفهوم التنمية البشرية ، تطورها التاريخي ، عناصرها ،مقاييسها ، أهدافها . وتناولنا في

الثاني : التنمية البشرية في فكر الإمام علي (عليه السلام) التنمية السياسية أنموذجاً

التنمية :-

التنمية مصطلح قديم ، جديد ويعد من أكثر المصطلحات تداولا ، ويمكن أن يمتد ليشمل جوانب الحياة الاجتماعية ،والاقتصادية ،والسياسية ، وغيرها من المجالات الأخرى كافة .مع ذلك فإنه كمصطلح صعب التحديد ، والصعوبة تعود إلى تنوع الجوانب المتصلة به ، وكذلك لاختلاطه بمصطلحات أخرى ، ولعل التداخل فيما بين مصطلحي النمو والتنمية والفرق بينهما يعد واحدا من الإشكالات المهمة (وإن كان هناك بعض المفكرين يستعملون المفهومين استعمالاً واحداً أي لا يفرقون بينهما ، إلا إن بعضهم الآخر يحرص على التمييز الواضح والمحدد بينهما ولعل الفارق بينهما لدى هؤلاء هو التنمية تعني انبثاق حالة عقلية ، ونفسية واجتماعية من شأنها أن تجعل النمو ممكنا [١]

والتنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية للإنسان وكرامته ، وكما إنها بناء للإنسان وتحرير له ، وتطوير لكفاءاته ، وإطلاق لقدراته للعمل البناء ، كما هي اكتشاف لموارد المجتمع ، وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر [٢]

التنمية البشرية :-

والتنمية البشرية هي أحد جوانب التنمية الواسعة وكمفهوم بدأ وتطور من عقد إلى آخر ، وفي كل فترة كان يستخدم أكثر من تعبير للدلالة على هذا المفهوم ، (فلقد استخدم في البداية تعبير ،(تنمية العنصر البشري)أو(تنمية الرأسمال البشري) أو (تنمية الموارد البشرية) أو (التنمية الاجتماعية) ..... الخ إلى أن استقر الرأي حالياً على أسم التنمية البشرية [٣]

وهي توفير وإتاحة الفرص المجتمعية ، والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية ، والعقلية ، والروحية ، والإبداعية ، والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة ، ويعني هذا بعبارة أخرى توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة ، وصياغتها واستمرار نموها وتطورها) [٤]

التطور التاريخي للتنمية البشرية :

إننا إذا ما نظرنا إلى موضوع (التنمية البشرية) من زاوية تاريخية،وجدناه ليس بذلك الموضوع الطارئ فلقد كانت وعلى امتداد الأفق الواسع للتاريخ مدار بحث ،ودراسة ،بيد أننا إذا ما أردنا أن نؤشر نقطة بداية وانعطافة تاريخية مهمة وحقيقية في مجال بحثنا هو ما جاء في القرآن الكريم من آيات كثيرة منها **(أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)** (لقمان/٢٠) **(وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)**(النحل –١٤) ، والكثير من الشواهد الأخرى ، يتضح من خلال الآيات القرآنية إن الإنسان خلق محتاجاً لغيره في مايقوته ويمونه في حالاته وأطواره من نعومة أظفاره إلى أشد كبره ، والحاجة لا تكون فقط لمن حوله بل تمتد إلى الخالق سبحانه وتعالى ، الذي خلق جميع ما في الكون للإنسان ، فيده مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف ، أي إن الإنسان هو غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة مسخر له [٥]

عناصر التنمية البشرية :–

يمكن القول إن مفهوم التنمية البشرية يركز – بوجه عام – على ثلاث عناصر أساسية هي الصحة ، والتعليم ، والمستوى المعاشي والمتمثل بالعمل ، ومقدار الدخل الناتج من ذلك ، وهذا ما اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٠ لما لها من أهمية وعلاقة مباشرة بتطوير القدرات الإنسانية وبالتالي استخدام هذه القدرات أو استثمارها في رفاهية الإنسان وإسعاده وستناول كل عنصر من العناصر تبعاً لأهميتها بالنسبة للإنسان وعلاقتها بالتنمية ، وبالعناصر الأخرى باعتبار إن عناصر التنمية البشرية هي عناصر متداخلة ، ومترابطة ، تتبادل التأثير على حد سواء .

١.**الصحة :** تعد الصحة من أهم العناصر فاعلية في وجود الإنسان ، وفي ديمومة بقائه، وهي تؤلف مع التعليم ، والعمل مثلث عناصر التنمية البشرية الأساسية . ولأهمية عنصر الصحة للإنسان والمجتمع ، فأن الإنفاق الحكومي على الصحة أصبح يعد استثمارا غير مباشر للطاقات

البشرية أو القوى العاملة مستقبلاً . حتى إن شعار (الصحة للجميع) بات شعار ترفعه العديد من المؤتمرات الصحية العالمية ، فالصحة حق أساسي من حقوق الإنسان كما إنها هدف اجتماعي عالمي[٦] .والصحة(حالة تمتع الفرد بكامل عافيته البدنية ، والعقلية ، والنفسية ، والاجتماعية) [٧] والصحة كهدف هي من الأشياء المتفق عليها في كل المجتمعات عبر التاريخ على المستويين الفردي والاجتماعي ، أما الحالة المثالية في مجال إمكانية العطاء فتتمثل في تظافر صحة النفس ، والجسد ، مع نسق توجهات اجتماعية ايجابية ، ومعارف متطورة وقدرات راقية[٨] لذلك فالصحة الجيدة أساس رفاهية البشر ، وإنتاجهم ، وان السياسة الصحية القائمة على قاعدة واسعة أمر أساسي للتنمية وتتصل المشاكل الدقيقة للصحة في العالم النامي بشكل وثيق بظروف البيئة ومشاكل التنمية [٩] . وأننا إذا ما أردنا مثلا فحص العلاقة والاعتماد المتبادل فيما بين الصحة والتعليم ، نجده يتضح من خلال ذلك المقدار من مقدرة الطفل على الاستيعاب الجيد للمقررات التعليمية في الدرس والذي يتوقف على صحته ولياقته الجسمية ، والعقلية ، أو الذهنية ، والتي تؤهله لاستخدام تلك المعارف والمهارات التي اكتسبها من خلال عملية التعليم في المدارس[١٠] فالتعليم يحتاج إلى صحة جسمية ، ونفسية لكل من يتعامل معه وينهل من معارفه المختلفة حتى أصبح الربط بين التعليم ، والصحة والعلاقة بينهما ، من البديهيات التي لا خلاف عليها ، بل أصبح مثلاً يضرب (العقل السليم في الجسم السليم) مما تقدم نرى بوضوح لا يقبل اللبس ، إن الصحة ترتبط ارتباطا مباشراً بالعناصر التنموية الأخرى ، ولما كان هدف التنمية في النهاية هو الإنسان فأن نتائجها ترجع لذات الإنسان نفسه .

٢.**التعليم** :-يعرف التعليم بأنه (نقل المعرفة ، والمهارات ، والقيم من المعلم إلى المتعلم)[١١] ومن خلال التعريف يتضح إن هناك شروطاً أساسية يجب بتوفرها تسمى هذه العملية أو تلك (تعلم) إذ يشترط وجود المعلم ووجود المتعلم وهذا المعلم يقوم بنقل المعارف والمهارات والقيم إلى المتعلم ، فالتعليم يعد من أبرز الوسائل لإعداد الطاقات البشرية وصقلها حتى أنك لتجد إجماعا فيما بين الباحثين (إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء ، والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات ، وفي أي زمان ، ومكان ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيدها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم ، من الحقوق

الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية)[١٢] لقد استحوذ موضوع التعليم وعلاقته بالتنمية البشرية ،أو دوره فيها حيزاً كبيراً من اهتمام ، وفكر وكتابات الباحثين والعلماء سواء كان منهم التربوي أو الاجتماعي أو السياسي ، لعلمهم إن التعليم هو الأداة التي تقوم على إعداد العنصر البشري ، ورفع درجة كفاءته وإن ضرورة التعليم تكمن في قدرته على تنمية الشخصية الإنسانية ومساعدتها على تجسيد إرادتها ، وحركتها، وإبداعاتها ، وانتمائها الحضاري والقومي ومشاركتها في مسيرة تنمية مجتمعها .[١٣] وإذا أتينا على المحاور التي من خلالها تناولت التنمية البشرية التعليم ، فأننا سنجد إن هناك ثلاثة محاور رئيسة اهتمت بها وهي :-

*توفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة (التكنولوجية) *ربط التعليم باحتياجات سوق العمل *التعليم حق أساسي يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس فقط تحضير البشر للعمل .[١٤]

وان إمعان النظر في هذه المحاور الثلاثة والتي تناولت من خلالها التنمية البشرية التعليم نجد إن المحور الأول يؤكد إن (عملية الإنتاج ، والإبداع ، والتقدم في كل روافد العمل تستند إلى تطوير العنصر البشري علمياً ، وفنياً ، وتزويده بالأفكار والمعلومات الضرورية التي تنسجم مع التطورات المتسارعة في العلم المعاصر) ،والمحور الثاني ينطلق من منطلق ان احتياجات سوق العمل من الاختصاصات والمهن المختلفة هي في تغير مستمر ، وطلب يفترض المواكبة وبوضوح وعدم التأخير في رسم البرامج الجديدة ، وهذا الأمر يجعل استجابة التربية والتعليم وروافدها لتلك الاحتياجات لا تقتصر على توفير قوة العمل فحسب بل تتجاوز ذلك إلى تطوير نظام التربية والتعليم وتحديده في المناهج والأساليب والبنى والمضامين ،أما المحور الثالث فهو إنما يؤكد ان التعليم عنصر مهم في التنمية البشرية يستهدف تغيير الأنماط السلوكية ، والتصرف العقلاني بشؤون الحياة ، وتطوير التفكير الخاص والعام للإنسان ، وان هذا الرافد الحيوي لم يعد يتصل بمهمته في التعليم والتعلم في بديهياته فحسب وإنما أصبح ذا اتصال واسع بشبكة الاستثمار للرأسمال البشري والمادي ، وتنمية المهارات البشرية سواء ما كان منها على صعيد سنوات الدراسة أم ما يليها من سنوات العمل والإنتاج [١٥] وفي نهاية المطاف يتضح بوضوح لا يقبل الشك إن التعليم هو واحد من أهم عناصر التنمية البشرية .

٣.العمل :- إن العمل (من الناحية الفسيولوجية يعني صرف الطاقة في أثناء الفعالية الجسدية ، ونفسياً هو إكمال المهمة)[١٦] .وإذا ما لأتينا نتصفح القاموس الاقتصادي وجدناه يعد العمل أحد عناصر الإنتاج ، ولكنه يتميز بكونه العنصر الحاسم الذي من دونه لا تنهض أية عملية إنتاجية ، وهو في هذا يختلف عن باقي عناصر الإنتاج مما يجعله المصدر الأساسي للقيمة في المجتمعات البشرية .[١٧] مضافا إلى كل ذلك فأن للعمل أبعاداً إنسانية ، ومجتمعية تجعله من أهم العمليات الاجتماعية الإنسانية التي تطور المجتمع إنتاجا وفناً وثقافة فهو الشكل الجوهري للنشاط الإنساني والساحة المفتوحة لتحرير الإنسان وتنمية قدراته إذا لم تحدها وتغلقها المحددات البنائية خصوصاً العلاقات الإنتاجية والانقسامية ، والتمايزية ، التي أنتجت تقسيما للعمل باعد بين العقل والفكر وفتت وحدة العمل الإنساني وشموله الاجتماعي .[١٨] والعمل عنصر مهم من عناصر التنمية البشرية، وعلاقته بالعناصر الأخرى التي ترتكز عليها التنمية وهي الصحة ، والتعليم ، فان هناك علاقة قوية ومتشابكة فيما بين مفردات هذا الثالوث حتى يمكن القول إن من الصعوبة بمكان الحصول عل أهداف إنتاجية جيدة إذا ما تعرض أي عنصر من هذه العناصر للضعف ، أو أصابه الخلل ، فإذا ما أتينا إلى العلاقة بين العمل والصحة وجدنا إن هناك علاقة طردية ، إذ كلما تحسنت صحة الإنسان كلما زادت إنتاجيته ، والعكس صحية والعمل كذلك له علاقة قوية بالتعليم إذ يعد الأخير عاملاً مهماً في التنمية الاقتصادية وإيجاد الثروة الطبيعية لكونه يكسب هذا الفرد الذي تعلم ودرس وعرف ، وخبرات جديدة لم يكن يمتلكها قبل التعليم ، كما أنه يصقل ويطور المواهب لدى الأفراد[١٩] ومن خلال هذا العرض يتجلى لنا إن للتعليم دوراً كبيراً ومؤثر في عنصر العمل وأن العامل الذي يمتاز بحصوله على قدر كبير من المعرفة يكون هو الأقدر على تحقيق أهداف العملية التنموية ، وفي نهاية المطاف فالعمل يعد غاية ووسيلة في آن واحد فهو غاية ترتبط بإنسانية الإنسان في الجماعة وهو احد مكونات الكرامة الإنسانية التي يتشرف بها المرء خلال حياته ، وهو وسيلة لأنه العنصر الحاسم في منظومة عوامل الإنتاج والقادر على الاستغلال الأفضل لبقية العوامل .[٢٠]

قياس التنمية البشرية :- كما هو معلوم انه كلما تعددت المتغيرات المقاسة والدالة على التنمية البشرية ، كلما أدى ذلك إلى إعطاء صورة أكثر شمولاً وأدق قياساً للتنمية البشرية ولكوننا نجد إن

اختيار المقاييس المستخدمة كثيراً ما تتحكم بها بعض الظروف ، مثل عدم توافر البيانات أو الفقر في دقتها ومع كل ذلك فإننا نجد انه قد أصبح من المعتاد أن تقاس التنمية البشرية من خلال مؤشرات محددة ، وهي العمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل القراءة والكتابة بين الكبار ، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .[٢١] وإذا ما أتينا إلى العنصر الأول ، وهو العمر المتوقع أو المرتقب عند الولادة أي العمر المتوقع الذي يعيشه هذا المولود الجديد ، وهو عبارة عن متوسط عمر الإنسان في البلد المعني وطول العمر يستخدم كدلالة على التغذية الكافية والصحة الجيدة ومدى توافر العناية والرعاية والخدمات الطبية للفرد في البلد المعني .[٢٢] .إما العنصر الثاني وهو المعرفة فيقاس من خلال نسبة الملمين بالقراءة والكتابة وفي الحقيقة ، إن هذه الأرقام الدالة على هذه النسبة ليست إلا انعكاساً عاماً لإمكانية الحصول على فرص التعليم لاسيما التعليم الجيد الذي يعد من الضرورات المهمة للحياة المنتجة خصوصاً في المجتمع الحديث ، ومن المفيد أن نذكر إن تقرير التنمية البشرية يرى إن الإيمان بالقراءة والكتابة ليست إلا الخطوة الأولى في مجال التعليم واكتساب المعرفة إضافة إلى ذلك ،فان الأرقام الدالة على نسبة الملمين بالقراءة والكتابة هو من المعايير الأساسية في قياس التنمية البشرية[٢٣] .والعنصر الثالث الذي يتعلق بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو مقدار الدخل القومي ، وهذا العنصر له أهمية كبيرة لدى الباحثين إذ إن من غير الخافي ما يمكن يؤديه العامل الاقتصادي من دور فعال في عملية التنمية ، وان المعرفة الدقيقة لهذا العنصر يتطلب تعريف مفرداته حتى يتسنى لنا الفهم الجيد لهذا العنصر ، ومدى إمكانية توظيفه من حيث كونه مؤشراً يعطي صورة ذات دلالة موضوعية عن خط سير عملية التنمية صعوداً أو هبوطاً ، حيث يعرف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بأنه الناتج الإجمالي مقسوماً على عدد السكان ويعبر عن هذا النصيب عادة بالدولار حسب القيمة التجارية للدولار ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو متوسط معدلات النمو السنوي التي حسبت بقياس خطوط الاتجاه للقيم اللوغارتمية لنصيب الفردمن الناتج القومي الإجمالي بأسعارالسوق لكل سنة من الفترة الزمنية [٢٤]

هدف التنمية البشرية :- منذ ظهور مفهوم التنمية البشرية ، وذلك في تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عام ١٩٩٠ وما تلاه من تقارير ، ومحور الكلام يصب في مصب واحد وهو

كيفية الوصول بالإنسان إلى المكانة التي يستحقها على اعتبار إن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة ، وعند العودة إلى مفهوم التنمية البشرية فهي تعني توسيع نطاق الخيارات أمام الناس ، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية، والدخل، والعمالة ، وانطلقت إلى ابعد من ذلك للتحرر من الأمية و الجوع والتمتع بالحريات الشخصية ، والأمان والاستقرار ، وغيرها من الأمور التي تعود على الإنسان بالفائدة أولاً وأخيراً إذن أساس التنمية البشرية هو مبدأ عمومية مطالب الحياة إي الاعتراف بمطالب الحياة للجميع ، نساءً ورجالاً ، وأطفالاً دونما تميز .[٢٥] إي لا يحرم الإنسان من أي شيء يعود عليه بالفائدة فمنظور التنمية البشرية يقدر الحياة البشرية لذاتها ، أي اعتبار الإنسان الهدف النهائي وغاية الغايات وذلك لأهميته ودوره في الحياة باعتباره أداة التنمية وغايتها في آن واحد بحيث لا يمكن أن تتحقق تنمية أو تقدم أو تطور في الحياة إلا عن طريق الإنسان وبواسطته .[٢٦] . وانك إذا أتيت إلى العوامل الأخرى الضرورية للتنمية مثل رأس المال ، والتنظيم ،والإدارة ، والتصميم ، والتخطيط كلها في واقع الأمر قوامها الإنسان نفسه لكون الإنسان بما لديه من فكر وعقيدة وإيديولوجية وصحة ومهارات ، وعلم هو العماد الحقيقي للتنمية ومحركها الأول والأخير.[٢٧] فالإنسان هو المحرك الذي يفكر ، ويبدع ، ويخترع ، بعون الله وتوفيقه ويعطي الأشياء والسلع المصنعة قيمتها الحقيقية بما يضيفه من صنعة وعمل مبدع ودقيق وجيد وهو الذي يحول الثروة العلمية والتقنية ، إلى ثروة إنسانية تخدمه وتخدم المجتمع الذي يعيش فيه وهو الذي يستطيع بذكائه وعلمه المبدع أن يسخر الموارد الطبيعية ، والمادية على اختلاف أنواعها وأشكالها لخدمته وخدمة مجتمعه وأمته .[٢٨] ولهذا تبدع الدول المتقدمة في اجتذاب ، واحتضان ، وتشغيل طاقات الإنسان المبدع ، وتقديم كل ما يلزم له ، لتحقيق النهضة المدنية ، والرخاء للجميع فهم يدركون إن الإنسان هو أساس التقدم ، وهو يأتي قبل المال وقبل الخامات الأرضية ، وقبل البنايات الشاهقة .[٢٩]

التمنية البشرية في فكر الإمام علي(عليه السلام)

التنمية السياسية

لم تكن عملية وصول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى السلطة وتوليه القيادة (الخلافة) قد سارت بشكل تقليدي روتيني كالخلفاء الذين سبقوه ، إذ إن الإمام علي (عليه السلام)قد بويع بالخلافة بعد ثورة جماهيرية واسعة قادتها قطاعات واسعة من المسلمين آنذاك ، بعد أن مارست دور المعارضة ردحاً من الزمن . ولقد انتشرت هذه الثورة وعمليات التمرد على الولاة في معظم الأمصار والولايات الرئيسة وكانت هذه الثورة حصيلة مجموعة من الممارسات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية – غير التنظيمية – التي مارسها الخليفة الثالث عثمان بن عفان وبعض ولاته . في مثل هكذا ظروف اجتماعية كان من الطبيعي أن تفرز مشكلات اجتماعية عديدة منها انتشار ظاهرة الفساد الإداري تلك الظاهرة التي تجلت نتيجة العوامل الآتية :

أولاً :- إن معيار وأساس التعيين الوظيفي في أي منصب زمن الخليفة الثالث كان مرتكزا على مدى القرابة الدموية منه وليس معيار الكفاءة الإدارية والمقدرة التنظيمية .

ثانياً :- وما دامت الثوابت الدينية التي بُنى عليها البناء التنظيمي الإسلامي من ناحية السبق في الإسلام والدور الجهادي والمنزلة من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حيث أن هذه المنزلة تجسدت وانعكست في سلوك تربوي – أخلاقي مهم لاسيما أن عنصر البناء التنظيمي في الإسلام هي مسألة التقوى ، فضلا عن تأثره بقيادة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وإدارته الدولة ، هذا من ناحية ، ومن نواح أخرى كالصفات الأخلاقية للمسلم الذي يتبوأ مركزاً أو منصباً إدارياً ، ما دامت ان هذه الثوابت قد عطلت أو الغي العمل ببعضها في زمن الخليفة عثمان (رضى الله عنه) فقد كانت المحصلة كالآتي :-

*استثمار واسع للأموال العامة واستخدامها في مشاريع وأمور لا تخدم المصلحة العامة، وهذا يعكس بطبيعة الحال انعدام الرقابة المالية والإدارية .

*الثراء الفاحش من الأموال العامة ((للأقلية في المجتمع)) ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يصل إلى التبجح بذلك . والتسيد على الناس والاستعلاء عليهم كما فعل والي الخليفة الثالث على الكوفة سعيد بن العاص .[٣٠]

* الرد بقسوة تجاه أي صوت معارض يوضح أو يبين المفاسد الإدارية والتنظيمية التي تسري في بناء الدولة حتى لو كان هذا المعارض صحابياً عظيم المنزلة في الإسلام إيماناً وجهاداً [٣١]. مما تقدم يتضح أمامنا ثقل المسؤولية الاجتماعية المنبثقة عن الظروف المجتمعية المتدهورة والأوضاع الاجتماعية المتردية التي كانت بحاجة ماسة إلى عملية تغيير اجتماعي أولاً ثم عملية إعادة التنظيم ثانياً وهذا ما قام به وتحمله الإمام علي (عليه السلام)بعد ذلك وسنحاول توضيح الأسس والقواعد الشرعية للسلطة والقيادة لدى الإمام علي (عليه السلام) التي من خلالها استطاع إدارة دفة التغير الاجتماعي وبالتالي إحداث تنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي وقضائي مغاير لما سبقه وحدوث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية جراء ذلك

السلطة والقيادة عند الإمام علي – عليه السلام –

أولاً :- ما الأسس والقواعد الشرعية التي استندت إليها سلطة الإمام علي (عليه السلام) وقيادته ؟ وما هو البعد التنظيمي في تلك الأسس والقواعد ؟

ثانياً :- ما أسس ومرتكزات السياسة التنظيمية العامة التي مارسها الإمام علي (عليه السلام) في المجتمع الإسلامي آنذاك ؟

إن مصدر شرعية سلطة الإمام علي (عليه السلام) تمثل محوراً مهماً ارتكز عليه الإمام في أحداث سياسته التنظيمية على اساس انه مخول من الأمة لإصلاح شؤونها الإدارية عموما لاسيما إنها مرت بظروف لم تألفها في زمن الخليفة السابق. أي إن أي معترض أو رافض لمقررات أو تشريعات الخليفة الإمام علي(عليه السلام) إنما هو يعد متجاوزا على إرادة الأمة التي خولت الإمام بالسلطة لتتيح له وضع هذه التشريعات ، وبالتالي فالراد على الإمام والمعارض له هو راد على الأمة برمتها ، ولاسيما أنه وصل الى سدة الحكم عن طريق عملية البيعة ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة،والتي لا تعكس قيادته السياسية فحسب بوصفه شخصا

مبايعا ، بل تعكس خصائصه وسماته الشخصية بوصفها أحد مقومات سلطته وقيادته عموما . وقد تعزز هذا الأمر في شخص الإمام عبر عده بنظر المسلمين آنذاك الشخصية القيادية التي تحمل صفات اجتماعية عدة أبرزها انحداره من قريش / بني هاشم الذين كانوا يحظون باحترام المسلمين عموما . وفي الوقت نفسه تحمل صفات دينية – اجتماعية (قرابته من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) ومصاهرته له عبر زواجه من فاطمة الزهراء (عليها السلام) ، وإسلامه المبكر وتفقهه في الدين . وكذلك صفات سياسية (بصفته مستشارا لأغلب الخلفاء الذين سبقوه) وصفات جسمانية (قوته وشجاعته) . [٣٢] إما الإجابة عن السؤال الثاني لمعرفة القواعد والمرتكزات التي استند إليها الإمام علي (علي السلام) في سياسته التنظيمية فينبغي في البدء القول إن الإمام (عليه السلام) وبحكم دوره في المجتمع الإسلامي منذ بداية الدعوة الإسلامية مرورا بمشاركته أو مساندته الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في إقامة الدولة الإسلامية وانتهاءً بمرحلة الخلفاء الراشدين الثلاثة (رضى الله عنهم) . فضلا عن تأثره بمعطيات الدين الإسلامي الذي آمن به وساهم في نشره والدفاع عنه وتثبيته اجتماعيا وسياسيا (الدولة) . وهذه الأمور برمتها تجلت في سياسته التنظيمية للدولة حينما تسلم السلطة والقيادة تلك السياسة التي تستند وحسب ما نعتقد إإلى الأركان الثلاثة الآتية :-

الركن الأول :- بحكم قربه من (الرسول صلى الله عليه وآله وسلم) وعلى طوال حياته وبالتالي تأثره بكل شيء من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن ضمن ذلك ((سياسته التنظيمية)) وقيادته المجتمع التي بموجبها أدار الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) دولته الإسلامية وشكل بنيتها التنظيمية . وقد عبر الإمام (عليه السلام) عن ذلك الأثر في الاقتداء بالرسول والتحلي بصفاته عبر خطبته المسماة ((القاصعة)) إذ يقول (عليه السلام) ((وقد علمتم موضعي من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة ، وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره ، ويكنفني إلى فراشه ويمسني جسده ويشمني عرفه ، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه وما وجد لي كذبة في قول ، ولا خطلة في فعل ... وقد كنت أتبعه إتباع الفصيل ((ولد الناقة)) اثر أمه ،يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالإقتداء به)) [٣٣]. ولقد جعل الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى قرب الإمام (عليه السلام) وقرابته من الرسول (صلى

الله عليه وآله وسلم) احد تأثيرات المجتمع في نشأة أو تكوين شخصية الإمام (عليه السلام) القيادية[٣٤].

الركن الثاني :- كانت سياسته التنظيمية تعبر عن البنية الأساسية للمجتمع الإسلامي آنذاك ، ذلك المجتمع الذي أسهم في بنائه وتوجيهه ، والبنية أو الأرضية للمجتمع الإسلامي مذهبه الاجتماعي تتكون بنظر المفكر الإسلامي السيد محمد باقر الصدر من العناصر الآتية:

أولاً :- العقيدة : وهي القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي التي تحدد نظرة المسلم الرئيسة إلى الكون بصورة عامة .

ثانياً :- المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير الأشياء في ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة .

ثالثاً :- العواطف والأحاسيس التي تبنى الإسلام بثها وتنميتها إلى صف تلك المفاهيم لان المفهوم – بصفته فكرة إسلامية عن واقع معين يفجر في نفس المسلم شعورا خاصا تجاه ذلك الواقع ويحدد اتجاهه العاطفي نحوه فالعواطف الإسلامية وليدة المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الإسلامية بدورها موضوعة في ضوء العقيدة الإسلامية الأساسية[٣٥].

الركن الثالث :- العلم والمعرفة :

وما دام أصلها بالنسبة للإمام (عليه السلام) العقيدة الإسلامية ((القرآن والسنة النبوية)) فأنهما كانا بمثابة القواعد الأساسية للاشتقاقات والبناءات العلمية والمعرفية الذي اشتهر بإجادته لها وفي مجالات عدة ومتنوعة[٣٦] ولعله من نافلة القول الإشارة هنا إلى إن تلك القواعد الأساسية واشتقاقاتها كانت هي المسؤولة عن إجادة الإمام (عليه السلام) القضاء وشهرته به[٣٧]. وبالتالي صياغته للتنظيم القضائي المعروف والذي أبدع به وأتقنه. وما يعنينا هنا هو إن الإمام عليه السلام قد حول علمه ومعارفه المتنوعة إلى واقع عملي أي علم ومعرفة يُعمل بهما[٣٨]. وعلى حد قول احد الباحثين : ((كان علي بن أبي طالب يدعو إلى اتحاد العلم بالناس ، والناس بالعلم ، سعيا من اجل بناء مجتمع متعلم ، واع قادر على إدارة شؤونه بنفسه))[٣٩].

وتأكيدا لما تقدم من ناحية إن العلم أيا كان نوعه ولاسيما ((العلم الإداري – التنظيمي للمجتمع)) فانه بالنسبة للإمام (عليه السلام) يكون مستندا أو مشتقا من القران الكريم والسنة وكما يشير إلى ذلك احد الباحثين الذي يركز في البدء على أهمية مسألة ((نظم الأمور)) التي وردت في وصية الإمام (عليه السلام) لأولاده وأصحابه وسائر الناس والتي تأتي بعد مطالبته إياهم في البدء بتقوى الله إذ يقول في مطلع وصيته ((أوصيكما وجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي بتقوى الله ، ونظم أمركم)) ونظم الأمر في نظر الباحث اشتقت من القرآن الكريم وذلك لقول الإمام ((ذلك القرآن فاستنطقوه ، ولن ينطق ، ولكن أخبركم عنه ، الا ان فيه علم ما يأتي ، والحديث عن الماضي، ودواء لدائكم ونظم ما بينكم . فالنظم هو احد أربعة أمور أوجدها القرآن الكريم في الأمة الإسلامية : ١. الحديث عن المستقبل ٢. الحديث عن الماضي ٣. معالجة المشكلات والمعوقات ٤. تنظيم شؤون الناس . هذا هو التنظيم وهذا مقدار أهميته عند أمير المؤمنين (عليه السلام) [٤٠]. وبالتالي فان المحصلة النهائية لسياسة الإمام التنظيمية المستندة إلى الأركان الثلاثة – المذكورة آنفاً – هي سعيه الدائم لإقامة العدل الاجتماعي وتطبيقه في شتى مناحي حياة المجتمع الإسلامي آنذاك والذي عانت بعض فئاته الفقيرة والمحرومة الشيء الكثير من غياب العدالة التوزيعية للثروات والخدمات بسبب عدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالح فئة من دون أخرى زمن الخليفة السابق . والعدل الاجتماعي يجسد الهدف المركزي والرئيس لسلطة الإمام (عليه السلام) حيث سعى لتحقيقه على الرغم من الكثير من المعوقات التي اكتنفت مسعاه[*]. وعُد احد الباحثين مسألة تحديد أهداف الجماعة وتنسيق الجهود الاجتماعية للأفراد بمثابة احد العوامل الرئيسة التي تسهم في نجاح مساعي القائد في ذلك المجتمع ، وذلك لان التنظيم برأيه ما هو إلا نظام للجهود المنسقة لمجموعة في الأفراد يعملون بشكل متعاون لتحقيق هدف مشترك في ظل سلطة وقيادة محددة[٤١].

---

[*] اذ برزت قوى معارضة للإمام (عليه السلام)بعد توليه الخلافة مباشرة دخل معها في حروب عدة ، الا انه على الرغم من ذلك ظل مصرا على استمرار سياسته التنظيمية ذات الركائز الأخلاقية الدينية الواضحة .

عملية تنظيم الدولة وإدارتها وفق رؤية

الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

أن ما تم التطرق اليه أعلاه حول قضية شرعية السلطة والأسس والمرتكزات التنظيمية لدى الإمام علي (عليه السلام) إنما تجد تطبيقاتها ومصداقيتها عبر ما ستتم معالجته وتحليله في عملية إدارة الدولة وتنظيمها ترتكز على حلقة محورية إلا وهي القوة إذ حولها تتحرك عملية التنظيم وكلما كانت تلك العملية قريبة منها كلما كانت أكثر امتلاكا لها[٤٢].وان تأثير استعمال السلطة لما تملكه من قوة يتوقف على عاملين ، أولهما الغطاء الشرعي ((المشروعية)) الذي على أساس قيمه ومفاهيمه تقوم العلاقة بين المجتمع والدولة، ويتقرر موقع كل منها في مقابل الآخر . أما الثاني فهو توازن القوة بين المجتمع والدولة ، القوة التي تؤهل احد الطرفين لتقرير ما يريد والقوة التي تؤهل الآخر لإعاقة تنفيذ قرار الأول أو تحديد مستوى نفاذه[٤٣]. وسنحاول بموجب هذين العاملين إن نحدد الملامح العامة للممارسات التنظيمية للإمام علي (عليه السلام) المستندة إإلى قوة شرعية لممارسة التنظيم السياسي وأحداث تنمية سياسية عبر محورين هما :-

أ. المحور الأول :- التنظيم السياسي والتغير الاجتماعي

غالبا ما يتزامن أي تنظيم ولاسيما التنظيم السياسي بحدوث تغيير في التنظيم السابق ، إذ إن التنظيم الجديد يأتي بنظم جديدة تحل محل النظم القديمة أو تقومها بطريقة أو أخرى تلبية لمتطلبات ذلك التغير . بل يمثل التنظيم في معظم الأحيان جوهر عملية التغير الاجتماعي . ويرى احد الباحثين إن العلاقة بين التنظيم والتغير الاجتماعي على مستوى المجتمع تأخذ بعدين أساسين من منظور تأثير الأول على الثاني ، فالبعد الأول دور التنظيم في إعاقة التغير الاجتماعي إذ يذهب الباحثان إلى إن هناك مؤشرات ما تدل على وجود مقاومة كبيرة من جانب التنظيمات للتغير الاجتماعي لأنها ذات طبيعة تقليدية – محافظة مقاومة للتغير أو أي فكر يدعو للتجديد أو الإبداع ، وذلك لتشبثها بمصالحها التي تم صياغتها وفق البناءات التنظيمية السابقة . أما البعد الثاني – بنظر الباحث – فهو التنظيم مصدر رئيس للتغير الاجتماعي ويتمثل الافتراض الرئيس الذي يقوم عليه البعد الثاني في انه كلما ازدادت الكثافة التنظيمية

للمجتمع ازدادت سرعة وكثافة عملية التغير الاجتماعي . وان كل قرار مرغوب يتم اتخاذه من جانب التنظيم يؤدي إلى برامج تؤثر بشكل واضح في المجتمع[٤٤]. وفي الحقيقة ان التنظيم السياسي ((الخلافة)) الذي قاده الإمام علي (عليه السلام) قد واجه هذين البعدين معا . فقد كان التنظيم السياسي السابق قد ترسخ ليس عبر الآليات السياسية من ضوابط وقواعد تنظيمية معينة[٤٥] ساهمت في مقاومة التغير الاجتماعي الذي جاء به الإمام علي (عليه السلام) فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى بعض الشرائح الاجتماعية ((الغنية – المستنفذة)) التي وجدت في النهج السياسي للتنظيم السابق ما يعزز ويضمن مصالحها وامتيازاتها . فالتغير الاجتماعي الذي حاول الإمام علي (عليه السلام) إحداثه عبر آليات تنظيمية متنوعة على رأسها التنظيم السياسي لم يكن صراعا بين تنظيم سابق ولاحق فحسب ، بل يعبر عن صراع بين المعتقد المهيمن والمعتقد الجديد الذي يؤمن بإمكانية تغيير العالم الاجتماعي لان من مصلحته التغير والتخلص من المعتقد المهيمن الذي يمثل النظرية أو المنهج السياسي في التنظيم[٤٦]. وبالتالي فالمعتقد الجديد والنظرية التي أتى بها الإمام (عليه السلام) ((نظرية العدل الاجتماعي)) تمثل عملية ثورة على القيم والأفكار السابقة المنبثقة عن التنظيم السياسي السابق . وبالتالي فان هذا الأمر برمته تمثل بمستويين رئيسيين وفقا للآتي :

المستوى الأول : عزل الولاة السابقين :

باشر الإمام علي (عليه السلام) في الأيام الأولى لخلافته بعزل كل[*] عمال الخليفة السابق وولاته على الأقاليم[٤٧]. مؤكدا في ذلك أهمية اختيار الكادر السياسي – التنظيمي الذي بموجبه يدير أقاليم الدولة وأمصارها . ولقد سبب هذا القرار السياسي للإمام (عليه السلام) تبعات سياسية أبرزها امتناع والي الشام معاوية بن أبي سفيان عن تنفيذ القرار ، فضلا عن تحالف الولاة الآخرين معه لإحداث حلف سياسي – معارض يحاول إسقاط التنظيم السياسي الجديد – عبر التشكيك بشرعيته استنادا إلى ضرورة الاقتصاص من قتلة الخليفة السابق ، ثم النظر بمن يخلف الخليفة المقتول[٤٨]. وقد تزامن هذا كله مع تأمر الملاك القدامى الزبير بن

---

[*] عدا ابي موسى الاشعري .

العوام وطلحة بن عبيد الله على الإمام علي والتشكيك بشرعية سلطته وخلافته على الرغم من بيعتهما له ولكنهما نكثا البيعة وتحججوا بدم الخليفة المقتول وبضرورة الاقتصاص من قاتليه ولقد التمسوا الشرعية لهما من خلال مساندتهم لعائشة [٤٩]. وبالتالي فان التنظيم السياسي الجديد ومشروعه التغييري قد واجه تحديات جسيمة ، كانت تستدعي من الإمام علي ضرورة استخدام – القوة الشرعية – لإمضاء المشيئة السياسية التنظيمية الجديدة .

المستوى الثاني : تغيير السياسة المالية :-

أحدث الإمام تغيرات جذرية وشاملة في هذا الجانب ، فقد كانت هناك أراض جعلها عمر ملكاً خالصا لبيت المال ، ثم جاء عثمان فاقتطعها لأوليائه وأعوانه وولاته وأهل بيته وبصددها كان موقف علي حازما وحاسما[٥٠]. ولعل مصداق سياسته الجديدة متجسدة في قوله ((والذي بعث محمد بالحق انه لابد إن يعود أسفلكم أعلاكم وأعلاكم أسفلكم وليسبقن سابقون كانوا قصروا وليقصرن سباقون كانوا سبقوا)) [٥١].

ب. المحور الثاني :- القوة الشرعية بين التنظيم السياسي والتنظيم العسكري.

لم يبدأ الإمام علي (عليه السلام) باستخدام القوة الشرعية التي يمتلكها بموجب سلطته الشرعية – المبنية على بيعة الأمة لإحداث تنظيم سياسي جديد والمتمثل بقتال معارضيه إلا بعد إن يأس من المحاورة مع خصومه ومعارضيه[٥٢].وذلك لردعهم عن مطالبهم غير الشرعية التي ترتكز على مبدأ – إسقاط شرعية الإمام السياسية فجاءت ((حرب الجمل – في البصرة مع الزبير و عائشة ، والتي انتصر فيها الإمام علي ثم جاءت بعد أشهر ((حرب صفين)) مع معاوية بن أبي سفيان وأنصاره الأمويين وولاة الخليفة السابق المعزولين وفي أثناء تلك المعركة جاءت فتنة التحكيم وما تلاها من نشوء فئة معارضة جديدة الا هي ((الخوارج)) [٥٣]. والتي ترتكز على منهج سياسي – تنظيمي جديد يعارض شرعية سلطة الإمام كذلك ، فكانت معركة النهروان[٥٤]. وقد حاول الإمام علي (عليه السلام) وفقاً لهذه التداعيات إمضاء القوة الشرعية على استكراه واضطرار شديدين فكانت الحرب بين الفئتين . إلا إن الجانب التنظيمي في هذا الموضع يكمن في الفضائل العسكرية والحربية التي تحلى بها الإمام (عليه السلام) بوصفه قائدا عسكريا –

ميدانيا من جهة وبوصفه منظماً عسكرياً لجنوده وأتباعه من جهة أخرى . وقد أشار احد المفكرين إلى أهمية الفضائل العسكرية التي تعد بمثابة المسائل الرئيسة المسؤولة عن تخفيف وطأة أو شدة العنف والشرور الذي تمثله الحروب[٥٥]. وبالتالي تقودنا تلك الفضائل العسكرية إلى بعض جوانب القوة الشرعية الممثلة بـ(التنظيم العسكري) . وقد ركز عدد من الباحثين الذين أسهموا في تطبيقات علم الاجتماع التنظيم في المجال العسكري على أهمية عنصر القيادة وأثره في التنظيم العسكري ولاسيما من ناحية تفوق القادة بالمعرفة والقدرة الفنية على إدارة الشؤون العسكرية والمستند أساساً إإلى خصائص معينة يتصف بها القائد إلا وهي العمر – التعليم – الخلفية الاجتماعية والاقتصادية هذا من جانب ، ويؤكد الباحثون من جانب آخر أهمية العامل المشترك الذي يجمع القادة مع أعضاء جماعاتهم والممثلة بالاهتمامات المشتركة والخلفية الاجتماعية .وهذه الأفكار قد طرحت بناءً على فكرة مؤداها أن القائد العسكري المسؤول عن تنظيم عسكري معين إنما هو مرتبط أصلاً بتنظيم تراتبي أعلى منه هو (المؤسسة العسكرية) المرتبطة أصلاً بالمؤسسة السياسية ، وبالتالي فالقرار العسكري – التنظيمي أيا كان مستند أساساً على قرار سياسي أعلى منه وذلك بحكم كون التنظيم العسكري برمته ضمن دائرة التنظيم الاجتماعي الشاملة المسؤولة عنها الدولة ولاسيما (تنظيمها السياسي) إما الإمام علي (عليه السلام) فقد تولى بنفسه قيادة جيشه وهو أمير المؤمنين فهو لم يتصرف وفق سياسة الفصل بين قيادة الدولة وقيادة الجيش ، باعتبار قيادة الجيش داخلة ضمن تراتبية القيادات الواقعة تحت قيادة الخليفة . ولم تكن قيادة الخليفة – نفسه للجيش في الحروب تقليدا ثابتا ، وكان الغالب ان يوعز الخليفة إلى قادته العسكريين بتولي المهمات الحربية غير إن علي بن أبي طالب (عليه السلام) المسترشد بقيادة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والمترعرع تحت رايته كان قد تتلمذ على قيادة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نفسه للغزوات العسكرية ، فكان ان باشر القيادة المباشرة لجيشه في الحروب الكبرى كنوع أو فرع من التنظيم السياسي للمجتمع الإسلامي الذي يصب في نهاية الأمر في مجرى التنظيم الاجتماعي للمجتمع الإسلامي ككل وفق رؤية ومنظور الإمام علي (عليه السلام)[٥٦] .

الخاتمة

وفي نهاية بحثنا يمكن يمكننا تلخيص التنمية السياسية في فكر الإمام علي (عليه السلام) وقد توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية :

١.إن اعتناق الإمام للإسلام على يد الرسول عليه الصلاة والسلام ، اذ كان من أوائل المؤمنين بالدعوة الإسلامية، منحه القدرة على التشبع والاستيعاب للكثير من المبادئ القرآنية والسنن النبوية اللتين تعدان مصادر أساسية لأي تنمية (سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية .....)

٢.كان الإمام (عليه السلام) يمتلك القدرة على استنباط الأحكام الإسلامية من مصادرها الشرعية (القرآن – السنة) وهذه القدرة هي التي جعلته يمتلك معارف وعلوماً شتى مما جعل اجتهاده العلمي يؤهله ان يؤسس ويولد قواعد تنظيمية سياسية وأحداث تنمية سياسية .

٣.حاول الإمام تحقيق موازنة بين موارد المجتمع وحاجاته عبر فهمه واستيعابه لمسألة – الطبقات – طبقات المجتمع، اذ أن الإمام أرتكز على رؤية محورية واضحة تتمثل في تقسيمه طبقات المجتمع قسمين الأول يمثل الموارد والآخر يمثل الاحتياجات من خلال :

أ. توزيع الوظائف وفق الكفاءات والقدرات، وبالتالي تتضح مكانه ودور كل فرد ضمن العملية السياسية التنظيمية وفقاً لكفاءته وقدراته .

ب. تنوع الاختصاصات نتيجة لتنوع الكفاءات، وهذا ما ألتفت إليه الإمام (عليه السلام) من خلال استيعابه تنوع طبقات المجتمع .

٤..قاعدة مساواة المسلمين في العطاء : كقرار تنظيمي أبرز انتهجه الإمام لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي عموماً، فبيت المال (المؤسسة الاقتصادية) آنذاك كان مفتوحاً أمام جميع أفراد المجتمع سواسية من دون تمييز أو إجحاف لحقوقهم المالية المودعة فيه مما أدى حدوث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية .

٥. اتبع الإمام (عليه السلام)قاعدة رد قطائع الخليفة السابق : كإجراء سياسي اقتصادي الهدف من ورائه إرجاع الحقوق إلى مستحقيها من أصحاب الأراضي التي اقتطعت لصالح ولاة الخليفة

السابق، وقد ألغيت هذه الإجراءات من الإمام علي(عليه السلام) وأعاد ملكية تلك الأراضي إلى الدولة . علما إن هذه القاعدة التنظيمية الاقتصادية التنموية قد أُدعمت من الإمام عبر الآتي :

أ. أمر الإمام (عليه السلام) ولاته بعدم منح القطائع للمقربين منهم من خاصة وبطانة .

ب. شدد على أهمية احترام أموال وثروات بيت مال المسلمين بعده المؤسسة الاقتصادية الكبيرة والمسؤولة عن تزويد أفراد المجتمع بحقوقهم المالية المقابلة لواجباتهم في المجتمع،وقد هدد الإمام(عليه السلام) بالعقوبات الشديدة لمن يتجاوز على هذه المؤسسة عن طريق الاستيلاء والسرقة لمدخولاتها .

٦. أن القواعد السياسية والاقتصادية التنظيمية التنموية الممارسة من قبل الإمام (عليه السلام) كانت تتخللها عملية اتصال وتفاعل بين المركز السياسي/ الإداري للقرار (الخليفة) وبين الإداريين (الولاة – العمال المسؤولين عن الأقاليم) ، وبالوقت نفسه كان هناك تفاعل بين الولاة والرعية، وذلك بغية معرفة مستحقات كل طرف وواجباته وبغية تحقيق موازنة اجتماعية بينهما.

الهوامش

١. تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، الياس زين :١٤٠

٢. دراسات في التنمية الاجتماعية ، حسن إبراهيم عيد :١٦٠

٣. التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، جورج القصيفي: ٨١

٤. التنمية البشرية في الوطن العربي، حامد عمار: ٤٣

٥. مقدمة ابن خلدون ،عبد الرحمن ابن خلدون :٢٤١

٦. برنامج العمل العام الثامن ، منظمة الصحة العالمية : ٢٥

٧. مصطلحات العلوم الاجتماعية أحمد زكي بدوي : ١٩

٨. عن البشر والتنمية في الوطن العربي نادر فرجاني : ٧

٩. مستقبلنا المشترك، محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة : ١٦٨

١٠ . دراسات في علم الاجتماع الطبي محمد علي محمد : ٣٠٨

١١. مصطلحات العلوم الاجتماعية أحمد زكي بدوي : ٤٢٢

١٢. التنمية البشرية في الوطن العربي، حامد عمار: ١٤٣

١٣. بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، عبد الباسط عبد المعطي : ٢٩٢

١٤. التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، جورج القصيفي: ٩٢

١٥.اثر التعليم في التنمية البشرية سلمان زيدان :١٣٦

١٦. معجم العلوم النفسية، فاخر عقل :٤٠٢

١٧. التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي، دارم البصام :٢٦٤

١٨. بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي، عبد الباسط عبد المعطي : ٢٩٤

١٩. دراسات في التنمية الاجتماعية ، حسن إبراهيم عيد :١٠

٢٠. التنمية البشرية في الوطن العربي، حامد عمار: ١٦٩

٢١. مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطوراتها، محي الدين خيري :١٠٨

٢٢.التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، محسن عبد الحميد توفيق وآخرون :١٧

٢٣. تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :٢٣

٢٤. مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطوراتها، محي الدين خيري :١٠٩

٢٥. تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :٢٠

٢٦. قضايا الإنسان، عمر محمد التومي: ١٣٨

٢٧. تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، الياس زين :١٤١

٢٨. قضايا الإنسان، عمر محمد التومي: ١٣٨

٢٩.ملامح التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، خولة الدلاهمة :١٨

٣٠.عبقرية الإمام علي ، عباس محمود العقاد :٥٤

٣١.الفتنة الكبرى ،طه حسين ، :١٦٣-١٦٥

٣٢.النمط النبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية الديمقراطية :٨٩

٣٣.شرح نهج البلاغة ،محمد عبده ، : ١٥٧

٣٤.علي بن أبي طالب قائداً سياسياً ، محمد عبد الشفيع :١٣٧

٣٥.اقتصادنا ،محمد باقر الصدر ، ج١: ٢٩٤-٢٩٥

٣٦.الاتجاهات الفكرية عند الإمام علي،رحيم محمد الساعدي : ١٩٣-٢٢٣

٣٧.الإمام علي صوت العدالة الإنسانية ، جورج قرداح ،ج١: ٩٩

٣٨. الاتجاهات الفكرية عند الإمام ، رحيم محمد الساعدي :١٩٦

٣٩.علي ابن أبي طالب سلطة الحق ، عزيز السيد جاسم : ٢٠٤

٤٠.خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب ، محسن باقر القزويني :٤٠-٤١

٤١.المنظور الإسلامي لمبادئ التنظيم الإداري ، نعيم نصير : ٦٢

٤٢.التنظيم الاجتماعي ، متعب مناف جاسم :١٢

٤٣.المصدر نفسه :٤٦

٤٤.دراسات في علم الاجتماعي التنظيمي، اعتماد محمد علام :٢٧-٢٨

٤٥.البناء على بياربور ديو – بسوسيو لوجيا ، علي سالم : ٧٧-٧٨

٤٦.تاريخ اليعقوبي، احمد اليعقوبي :١٧٩

٤٧.المصدر نفسه:١٨٤-١٨٧

٤٨.المصدر نفسه :٣٦٦-٣٧٠

٤٩.علي بن أبي طالب نظرة عصرية جديدة ، محمد عمارة وآخرون :٢٧

٥٠. شرح نهج البلاغة ، محمد عبده:٣٥٣

٥١.مروج الذهب ومعادن الجوهرة ، أبو الحسن علي مسعود :٣٧

٥٢.المصدر نفسه : ٤٠٥-٤٠٧

٥٣.المصدر نفسه : ٤٠٩

٥٤.الحرب والحضارة ، ارنولد توينجي :٢٢-٢٣

٥٥.علم اجتماع التنظيم النظرية والتطبيق ، علي عبد الرزاق جبلي :١٦٢ -١٦٣

٥٦.علي بن أبي طالب سلطة الحق ، عزيز السيد جاسم : ١١٣

المصادر :-

الفران الكريم

.
.
.

ابن خلدون ، عبد الرحمن ، **مقدمة ابن خلدون** ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٦.

بدوي ، أحمد زكي ، **مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، لبنان ١٩٨٧.

برنامج العمل العام الثامن ، **منظمة الصحة العالمية** ، سوسيرا ١٩٨٧.

البصام ، دار ، **التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقانية في الوطن العربي**، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي .

تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، مطابع أكسفورد، نيونورك ، ١٩٩٠

تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، مطابع البحرين ، البحرين ، ١٩٩٨

توفيق الفكيكي ، الراعي والرعية ، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة ، بغداد ، ط٣ ، ١٩٩٠ .

توفيق، محسن عبد الحميد وآخرون ، **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٢

التومي ، عمر محمد ، **قضايا الإنسان** ، في كتاب الفكر التربوي العربي الإسلامي الأصول والمبادئ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٧.

توينبي ارنولد ، **الحرب والحضارة** ، ترجمة ، فؤاد أيوب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، د.ت .

الجابري، محمد عابد ، **العقل السياسي العربي محدداته تجلياته** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٥ .

جاسم متعب مناف ، **التنظيم الاجتماعي ثقافة التنظيم وتطبيقاته البيروقراطية** ، محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥. .

جاسم عزيز السيد ، **علي بن أبي طالب سلطة الحق** ،مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧.

جاهين محمد ، **التنظيمات الإدارية في الإسلام** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤

جرداق جورج ، **الإمام علي صوت العدالة الإنسانية** ، ج٤ ، علي وعصره ، دار مكتبة صعصعة ، البحرين ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

جلبي علي عبد الرزاق ، **علم اجتماع التنظيم النظرية والتطبيق** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، الاسكندرية ، ١٩٩٧.

الجنحاني الحبيب ، المجتمع العربي الإسلامي ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد سبتمبر (٣١٩) ، ٢٠٠٥.

الحراني أبو محمد الحسن بن علي ، **تحف العقول عن آل الرسول** ، منشورات المطبعة الحيدرية ، النجف الاشرف ، ط١ ، ١٩٦٣ .

حسين طه ، **الفتنة الكبرى** ، طبع دار المعارف بمصر ، ط٩، ١٩٧٦.

الحسين ميسون محمد ،**الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي (عليه السلام) نهج البلاغة أنموذجاً** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا . بغداد ، ٢٠٠٥ .

الحسيني قصي ، **موسوعة الحضارة العربية العصر الإسلامي** ، ج٢، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥

الخضر بشير محمد ، **النمط النبوي – الخليفي في القيادة السياسية العربية والديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥ .

خليل أحمد خليل ، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع** ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، د . ت

خيري ، محي الدين ، **مؤشرات التنمية البشرية العربية وتطوراتها** ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، الأردن ، المجلد الثامن ، العدد ٣، ١٩٩٣.

الدلاهمة ، خولة ، **ملامح التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين** ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، العدد٣٥٥، السنة الحادية والثلاثون ، ٢٠٠٠.

الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، **الإمامة والسياسة** ، تحقيق د. طه محمد الزيني ، ج١ ، دار الأندلس ، د ، ت .

زيدان ، سلمان ، **اثر التعليم في التنمية البشرية** ، مجلة أم المعارك ، بغداد ، السنة الثانية ، ١٩٩٧.

زين ، الياس ، **تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي** ، مجلة قضايا عربية ، بيروت، لبنان ، العدد السادس ،السنة العاشرة ، ١٩٨٣.

الساعدي رحيم محمد ،**الاتجاهات الفكرية عند الإمام علي (عليه السلام)** ، اطروحة دكتورا(غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، ٢٠٠٦ .

سالم علي ، **البناء على بيار بورديو ، سوسيولوجيا الحقل السياسي** ، منشورات دار النضال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩ .

سلمان حنفي محمود ،**السلوك التنظيمي والأداء** ، دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية ، د. ت

الصدر محمد باقر ، **اقتصادنا** ، الجزء الأول ، مؤسسة بقية الله لنشر العلوم الإسلامية ، النجف الاشرف ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

عارف ، محمد كامل ، **مستقبلنا المشترك** ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد١٤٢، ١٩٨٥.

عبد المعطي ، عبد الباسط ، **بعض المتغيرات المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية في الوطن العربي** ، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦.

عبده محمد ، **شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)** ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٨٤ .

العقاد عباس محمود ، **عبقرية الإمام علي** ، طبع دار المعارف بمصر ، ط٥ ، ١٩٨١.

عقل ، فاخر ، **معجم العلوم النفسية** ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٨.

علام اعتماد محمد ، **دراسات في علم الاجتماع التنظيمي** ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٩٤ .

العلي صالح أحمد ، **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري** . مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٣.

عمار، حامد ، **التنمية البشرية في الوطن العربي** ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢.

عمارة محمد وآخرون ، **علي بن أبي طالب نظرة عصرية جديدة** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤

عيد ، حسن إبراهيم ، **دراسات في التنمية الاجتماعية** ، دار المعرفة ، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عيسى محمد عبد الشفيع ، **علي بن أبي طالب قائداً سياسياً** ، مجلة المنار ، العدد (٤٩) ، كانون الثاني ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

فرجاني ، نادر ، **عن البشر والتنمية في الوطن العربي** ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، لبنان ، العدد ١١٣، السنة ١١، ١٩٨٨.

قرم ،جورج ، **التنمية المفقودة** ، ط١ ، دار الطليعة للنشر لبنان ، ١٩٨١.

القزويني محسن باقر ، **خصائص الإدارة عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)** ، مجلة أهل البيت ، جامعة أهل البيت ، كربلاء ، السنة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥ م.

القصيفي ، جورج ، **التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون** ،في كتاب التنمية_البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥.

محمد ، علي محمد ، **دراسات في علم الاجتماع الطبي** ، دار المعرفة الاجتماعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩.

المسعودي أبو الحسن علي ، **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، المجلد (٢) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط٤ ، ١٩٦٤ .

المعتزلي ابن أبي الحديد ،**شرح نهج البلاغة** ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ .

نصار عبد العظيم عباس ، **الحسبة في العصر العباسي وقانون أدارة البلديات** ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا . بغداد ، ٢٠٠٢ .

نصير نعيم ، **المنظور الإسلامي لمبادئ التنظيم الإداري** ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الأبحاث الإنسانية والاجتماعية ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن ، المجلد الرابع ، العدد (٢) ، ١٩٨٨ .

اليعقوبي أحمد بن واضح ، **تاريخ اليعقوبي** ، مجلد (٢) دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

حيدر جابر كاظم عاشور الموسوي

مواليد ١٩٧١

بابل – القاسم

حاصل على شهادة البكالوريوس في اللغة العربية من كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

حاصل على شهادة الماجستير في طرائق تدريس اللغة العربية من كلية التربية الأساسية – الجامعة المستنصرية

حاصل على شهادة في حقوق الإنسان

تدريسي في الكلية الإسلامية الجامعة النجف الأشرف

محاضر في كلية التربية الأساسية – جامعة الكوفة

نقال ٠٧٧١٥٩٧٢٠٢٩

الاهتمامات التدريسية :طرائق التدريس – علم النفس التربوي – القياس والتقويم – علم النفس العام

الدورات :

المشاركة بدورة (الآليات الحديثة لتدريس حقوق الإنسان في الجامعات العراقية)

المشاركات البحثية السابقة :

***تربية الطفل عند أهل البيت (ع) مرحلة الطفولة المبكرة أنموذجاً**

***الأساليب التربوية عند الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه واله وسلم)**

***القيم التربوية في فكر الإمام علي(عليه السلام)وصيته لأبنه الحسن(عليه السلام)أنموذجاً**

***الأساليب التربوية عند الإمامين العسكريين (ع)**

***القيم التربوية في فكر الإمام الحسن (ع) منشور**

***القيم الأخلاقية في خطبة الزهراء الفدكية .**

***التنمية الاقتصادية في فكر الإمام علي (عليه السلام)**

***أسباب ضعف طلبة كلية التربية الأساسية في مادة الصرف من وجهة نظر التدرسيين والطلبة (منشور)**

***مرويات السفراء الأربعة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)**

عتاب بسيم مشكل ا لسوداني

حاصلة على شهادة البكلوريوس من كلية التربية للبنات جامعة الكوفة قسم اللغة العربية

حاصلة على شهادة الماجستير في الأدب الإسلامي من كلية التربية للبنات جامعة الكوفة قسم اللغة العربية

تعمل الآن تدريسية في كلية التربية الأساسية ، جامعة الكوفة.

الاهتمامات التدريسية :تدرس المواد الآتية:-

١.الأدب الجاهلي.

٢.الأدب الإسلامي و الأموي.

٣.الأدب العباسي .

٤.الأدب الحديث.

٥.النقد الأدبي

المشاركات البحثية :-

١.مرويات السفراء الأربعة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)